مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مؤشر التنمية البشرية HDI في سورية خلال فترة الأزمة 2011 - 2018
اسم الكاتب: د. يوسف محمود، د. ابتهال قابقلي، بسام أسعد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5542
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 22:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مؤشر التنمية البشرية HDI في سورية خلال فترة الأزمة 2011-2018

الدكتور يوسف محمود*

الدكتورة ابتهال قابقلي**

بسام أسعد***

(تاريخ الإيداع 27 / 9 / 2020. قُبِل للنشر في 6 / 12 / 2020)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى تقديم قراءة في مؤشر التنمية البشرية HDI[1] الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP خلال فترة الأزمة في سورية بين عامي 2011-2018 وتسليط الضوء على الأثار والمنعكسات السلبية للحرب على أبعاد مؤشر التنمية البشرية المتمثلة بالصحة والتعليم والدخل، وفي سبيل تحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الادبيات والنظريات التي تتناول موضوع التنمية البشرية وبالاعتماد على الإحصاءات الرسمية الصادرة عن تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP والإحصاءات الصادرة عن المؤسسات الرسمية في سورية خلال فترة البحث، وتبين من خلال البحث بأن التنمية البشرية من المواضيع الهامة على الصعيد العالمي والتي اكتسبت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والأكاديميين خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وبين البحث ايضا بأن التنمية البشرية تتأثر بشكل كبير بظروف المجتمع والحياة الاقتصادية والسياسية والظروف الدولية ومناخ السياسية العالمية وبالحروب والنزاعات التي تنشأ وهذا ما شكل دافع البحث وذلك بهدف الوقوف على ظروف وواقع التنمية البشرية في سورية والأثار السلبية للحرب عليها خلال فترة الدراسة. وقد توصل البحث نتائج تشير إلى أن الظروف التي شهدتها سورية خلال فترة الأزمة كان لها انعكاسات سلبية على قضايا الإنسان والتنمية البشرية بشكل مباشر وسيستمر تأثير هذه الانعكاسات على المدى القريب والمتوسط والبعيد مع اختلاف شدة التأثير بين القطاعات، كما أن حجم الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد السوري خلال الحرب لم تقتصر فقط على الخسائر المادية بل طالت كافة المؤشرات التنموية كالمكتسبات الاجتماعية التي تراكمت عبر سنوات طويلة والتي تحتاج لفترات زمنية طويلة من أجل إعادة بناءها.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية – دليل التنمية البشرية –الأزمة السورية.

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية –سورية.

** مدرس – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

[1] - HDI stands for Human Development Index.

Human Development Index In Syria During Period Of Crisis 2011-2018

Dr. Yousef Mahmoud[*]
Dr. Ebtiahl Kabkli[**]
Bassam Asaad[***]

(Received 27 / 9 / 2020. Accepted 6 / 12 / 2020)

□ ABSTRACT □

The research goal is to present a review of human development index (HDI) issued by the United Nation Development Programme (UNDP) in Syria during the period of war 2011-2018 and to determine the negative effects created by war on the three dimensions of human development index, that are health, education and income. The research uses the descriptive analysis approach to achieve its goals through the theoretical and literatures related to human development, in addition to formal statistics issued by united nation development program reports and official statistics issued by Syrian official organization during the research period. The research shows that the human development as an important issue internationally which is attracts the attention of researchers and academics during last decades in the twentieth century. The research shows also that the human development affected by social circumstances and economic, political, and international conditions, in addition to conflicts and wars over the world, so this is the motivation of research in order to specify and determine the position of human development in Syria and the negative effects on it during research period. The research reaches a results that indicate the period of war in Syria results in many negative effects on human development and these effects will continues for short, medium and long term with different effects among sectors. The economic losses that emerged in Syria during the war are not only substantial or physical losses but reaches to developmental indicators such as accumulative social achievement through a long time and requires a long time to rebuild it.

Key words: human development – human development index – Syrian crisis.

[*]**Professor - Department Of Economic And Planning – Faculty Of Economy – Tishreen University-Lattakia- Syria.**
[**]**Assistant Professor - Department Of Economic And Planning – Faculty Of Economy – Tishreen University-Lattakia-Syria.**
[***]**Bassam Asaad – Phd Candidate Student At Department Of Economic And Planning – Faculty Of Economy – Tishreen University-Lattakia-Syria.**

مقدمة:

يعتبر الانسان الثروة الحقيقية لأي مجتمع وأساس تقدمه فهو المنتج عندما يبذل الجهد ويستخدم طاقته الذهنية والجسدية وهو المستهلك عندما يقوم باستهلاك السلع والخدمات التي تلبي حاجاته ورغباته وهو المستثمر عندما ينتج وسائل الانتاج ويبحث عن مجالات الاستثمار مما يجعله المحرك الرئيسي لعجلة التنمية وعليه لا يمكن أن تتحقق اهداف التنمية دون تحرير طاقات البشر ودون توفير الجو المناسب لها وهذا هو المبدأ الرئيسي في التنمية البشرية.

وتعتبر التنمية البشرية من المواضيع الهامة على الصعيد العالمي والتي اكتسبت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والأكاديميين خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وتطور مفهوم التنمية البشرية مع تطور نظريات التنمية نفسها ونظريات النمو الاقتصادي.

وتتأثر ظروف التنمية البشرية بشكل كبير بظروف المجتمع والحياة الاقتصادية والسياسية والظروف الدولية ومناخ السياسية العالمية، ولاشك أن هذه الظروف أرخت بظلالها على سورية منذ عام 2011 على وقع تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة ومؤشرات معيشية تركت في الواقع تأثيرات ومنعكسات سلبية عميقة طالت مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بنوعية حياة الانسان، ويبقى الأبرز في هذا الاطار هو التبعات أو التداعيات الاقتصادية التي شهدت تراجعا كبيرا برزت معالمه بصورة واضحة في الاتجاه العام لتطور مؤشرات الاداء الاقتصادي على المستوى الكلي، خاصة فيما يتعلق بالمستوى التنموي والمؤشرات التنموية التي تعكس بصورة مباشرة نوعية حياة الانسان في سورية التي شهدت تراجعا واضحا وملحوظا طوال سنوات الأزمة جراء ارتفاع مستوى الفقر وتراجع القدرة على تأمين الحاجات والخدمات الأساسية والحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية جراء الانخفاض الشديد في القوة الشرائية لليرة السورية على خلفية الارتفاع الكبير في معدلات التضخم، إذ انخفض وسطي سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي من 50 ل.س قبل الأزمة ليصل إلى حدود 2300 ل.س في منتصف العام الحالي (2020) هذا في الوقت الذي ارتفع فيه معدل البطالة إلى حدود 55% بحسب بيانات الأمم المتحدة لنفس العام.

مشكلة البحث:

بالنظر الى المؤشرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات التنمية البشرية قبل عام 2011 نجد أن سورية قد حققت مستوى جيد من النمو الاقتصادي وطورت بنية تحتية جيدة ونظاما للتعليم والرعاية الصحية جيد أيضاً، ولكن ومع بداية الأزمة والحرب على سورية مطلع عام 2011 تدهور الوضع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتدهورت حالة البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية خاصة مع العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضتها دول العدوان على سورية والتي أدت إلى إلحاق أضرار كبيرة بالاقتصاد وأصبحت سورية تحتل موقعا متدنيا في قائمة مؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص، وفي ضوء ذلك تتلخص مشكلة البحث في محاولة للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر الأزمة والحرب على واقع التنمية البشرية في سورية.

أهمية البحث وأهدافه:

تجمع التنمية البشرية بين إنتاج السلع وتوزيعها وتعزيز القدرات البشرية واستثمارها كما تركز على الخيارات وعلى ما يجب أن يملكه الانسان ويكون عليه ويفعله من أجل تأمين موارد رزقه، والتنمية البشرية لا تعني تلبية الاحتياجات الأساسية فحسب بل هي أيضا مسار تشاركي وديناميكي ينطبق مفهومه على أقل البلدان نموا كما ينطبق على أكثرها تقدماً، من هنا تنبع أهمية التنمية البشرية من الدور الذي يلعبه تطور المورد البشري في النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه

لأفراد المجتمع لاسيما بعدما أصبحت اغلب الدول تتبنى السياسات الاقتصادية الليبرالية الداعية إلى تبني اقتصاد السوق وما رافق ذلك من اثار اجتماعية وانسانية بالغة الخطورة على الدول، اضافة إلى التحول إلى اقتصاديات المعرفة وتغير مفهوم الانتاج لصالح الانتاج المعرفي الذي يعتمد على العنصر البشري كمورد أساسي من الموارد الاقتصادية في العصر الحديث.

هدف البحث:

يهدف البحث بشكل أساسي إلى تقديم قراءة في مؤشر التنمية البشرية HDI الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP خلال فترة الأزمة 2011-2018 وتسليط الضوء على المنعكسات والأثار السلبية على أبعاد مؤشر التنمية البشرية المتمثلة في المستوى الصحي ومستوى ونوعية التعليم ومستوى المعيشة والدخل.

منهجية البحث:

يعتمد البحث بشكل اساسي على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة النظريات والأدبيات المتصلة بموضوع التنمية البشرية بالإضافة إلى تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة وقراءة وتحليل هذه الأرقام التي يقدمها مؤشر التنمية البشرية HDI وربطها بالواقع للوصول إلى النتائج المناسبة.

هيكل البحث:

ينقسم البحث إلى قسمين رئيسيين:

- الأول: الجانب النظري ويتناول مفهوم وأهمية وأهداف وأبعاد ومحركات التنمية البشرية.
- الثاني: النتائج والمناقشة ويتناول الإحصاءات المتعلقة بدليل التنمية البشرية في سورية خلال الفترة 2011-2018.

1-مفهوم التنمية البشرية:

يعد مفهوم التنمية البشرية من أهم المفاهيم وأعقدها عالميا، حيث تبرز أهميته في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الاقتصادية الأخرى كالنمو والانتاج والتقدم، كما يشمل هذا المفهوم قضايا اجتماعية إلى جانب القضايا الاقتصادية، وأصبح الاهتمام بموضوع التنمية البشرية من أولويات الخطط والسياسات التي تتبناها الدول، وازداد الاهتمام بموضوع التنمية البشرية مع ظهور الأزمات الاقتصادية وما نتج عن هذه الأزمات من مشاكل اقتصادية عانت منها الكثير من الدول كالفقر والبطالة والهجرة.

فما هي التنمية البشرية وما هي أبعادها ومحركاتها؟

لقد أولت الأمم المتحدة منذ عام 1990 عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية اهتماما واسع النطاق بالتنمية البشرية والقضايا التي تؤثر وتتأثر بها، ووفقا لما ورد في التقارير الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP فإن التنمية البشرية تعرف بأنها "عملية تهدف إلى ضمان حياة أفضل للناس وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي" (Human Development Report,1990) حيث تتعلق هذه الخيارات بجوانب عديدة منها الصحية والتعليمية وتوفر مستوى معيشي يحقق احتياجاتهم الطبيعية وتوفر فرص الحرية والعدالة الاجتماعية [1]، كذلك ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2016 على أنها تعني حريات الإنسان أي حرية العيش بملء الإمكانات لكل أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل، أي أن التنمية البشرية هي عملية تطوير قدرات وطاقات البشر ليكونوا قادرين من خلالها على تحقيق خياراتهم ومطالبهم وتطلعاتهم التنموية، وذلك لأن التنمية الشاملة لا تحقق ذاتها بذاتها بل لا بد من توافر الإرادة التنموية لدى البشر في أي مجتمع من المجتمعات. ويرى مكتب العمل العربي أن

مفهوم التنمية البشرية يتضمن التركيز على أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم والتدريب ومشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد وثقافة العمل والانتاج.

2-أهمية التنمية البشرية:

تتبع أهمية التنمية البشرية من كونها تشكل أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأساس النمو الاقتصادي خاصة في عصر اقتصاديات المعرفة التي تعتمد على العنصر البشري لذلك فإن عملية التنمية سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية تعتمد على عنصرين أساسيين هما [2]:

- مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الجماعية والفردية في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة بصورة ايجابية.
- تقديم كافة أشكال الدعم والخدمات الفنية والمادية من الحكومة أو الهيئات الدولية لتشجيع هذه الجهود واتجاهها.

ويرى البعض أن أهمية التنمية تعود لكونها عملية اقتصادية بالدرجة الأولى وأن المجال الاجتماعي يدخل ضمن هذه العملية بينما يجد البعض الأخر بأنها عملية ذات هدف اجتماعي شامل لكافة جوانب الحياة من ضمنها الاقتصادية، أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يرى أن أهمية التنمية تتجسد في كونها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وأنها حجر الزاوية في تنمية المجتمع حيث لا جدوي من البرامج التنموية بدونها وذلك لأن عملية تنمية المجتمع اذا لم تعتمد أساسا على تحسين الأحوال الاقتصادية فإنها عاجزة عن تحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، أي أن التنمية الاقتصادية يجب أن تترافق مع تنمية القدرات البشرية وتحسين الأحوال الاجتماعية، وبالتالي فإن عملية التنمية تنطوي على جانبين، جانب اقتصادي ينطوي على تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى المعيشة وجانب اجتماعي ينطوي على تنمية القدرات البشرية ويؤمن تحسين المستوى الاجتماعي من ناحية الصحة والتعليم والخدمات.

3-اهداف التنمية البشرية:

من خلال تعريف التنمية البشرية يمكن القول أن الهدف الأساسي للتنمية هو تحسين وتطوير رفاهية الانسان وفتح مجالات أوسع وخيارات أكثر لحياة أفضل إذ أن الإنسان هو الهدف والجوهر فتعمل التنمية على بناء إنسان لديه القدرة على مواجهة متغيرات الحياة بشكل إيجابي وتطوير أدائه وقدراته، وهنا يمكن ذكر أهم أهداف التنمية البشرية [3]:

- إزالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي.
- تطوير الاقتصاد الوطني وإنشاء بنى تحتية لتمكين التنمية من تحقيق أهدافها.
- محاول اللحاق بالدول المتقدمة وتحديث وتطوير المستوى التكنولوجي.
- القضاء على الفقر والجوع والمرض والأمية ونشر العدالة والمساواة الاقتصادية والاجتماعية.
- الاستفادة من القدرات البشرية واستثمارها بالشكل الأمثل.
- خلق بيئة اجتماعية وثقافية متجددة لتلبية الاحتياجات الأساسية المادية والاجتماعية والمعنوية.
- صياغة نمط حضاري متكامل ومتناسق.

4-محركات التنمية البشرية:

حققت بلدان عديدة على مدى العقدين الماضيين تقدما كبيرا في نهضة واسعة الأفاق حيث لم تكتفي هذه الدول برفع مستوى الدخل القومي فحسب بل حققت تحسنا في الأداء في المؤشرات الاجتماعية كالصحة والتعليم ومحولة التفوق في النمو إلى تنمية بشرية، ولا شك أن هذه التنمية تدفعها محركات يمكن التمييز بين ثلاثة أساسية منها [4]:

- الدولة الإنمائية الفاعلة: التنمية هي تغيير في المجتمع لتحقيق رفاه الفرد من جيل إلى جيل من أجل توسيع خياراته في الصحة والتعليم والدخل وفرص مشاركته الفعالة في المجتمع، والسمة المشتركة بين البلدان التي حققت مثل هذا

التغيير هي وجود دولة قوية مبادرة يشار إليها بمصطلح " الدولة الإنمائية " حيث تتولى الدولة وضع السياسات الاستراتيجية الإنمائية للقطاعين العام والخاص مستندة إلى رؤية بعيدة المدى وقيادة قوية ومعايير مشتركة وقوانين ومؤسسات تبني الثقة والتماسك بين كافة فئات المجتمع، ويتطلب تحقيق التحول بخطى ثابتة من الدول العمل على وضع نهج واضح ومنسق للتنمية البشرية، والدول التي نجحت في تحقيق نمو مطرد في الدخل وتحسن ثابت في التنمية البشرية اتبعت سياسات مختلفة تناولت ما تواجهه من تحديات تنظيم السوق وتشجيع الصادرات والتنمية الصناعية والتقدم التكنولوجي.

– النفاذ إلى الأسواق العالمية: حيث تلعب الأسواق العالمية دوراً هاماً في تحفيز التقدم حيث اعتمدت الكثير من البلدان حديثة العهد في التصنيع اتباع استراتيجية تقضي باستيراد ما للعالم خبرة به وتصدير ما يحتاج اليه، ويبقى الأهم هو شروط التعامل مع هذه الأسواق إذ تبقى العائدات المحققة منها محدودة ما لم يكن أساسها الاستثمار في الأفراد، والنجاح ليس هو نتيجة لانفتاح مفاجئ على الأسواق بقدر ما هو ثمرة اندماج تدريجي في الاقتصاد العالمي يجرى على مراحل يرافقه استثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية حسب الظروف المحلية.

– الابتكار في السياسات الاجتماعية: قليلة هي البلدان التي تمكنت من الحفاظ على النمو السريع المطرد من غير استثمارات عامة كبيرة ليس فقط في البنية التحتية بل في التعليم والصحة ايضا، حيث أن الهدف هنا يجب ان يكون خلق توافق بين النمو والسياسة الاجتماعية، حيث أن البلدان التي لا تعاني من فوارق كبيرة في الدخل تستفيد من النمو بفعالية في الحد من الفقر أكثر من البلدان التي تشهد فوارق كبيرة، كما يسهم التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمكين القانوني والتنظيم الاجتماعي من تمكين الأفراد من المشاركة في النمو والتوازن بين القطاعات مما يسرع عملية التنمية البشرية.

5–أبعاد التنمية البشرية:

تتضمن التنمية البشرية الأبعاد التالية[5]:

– التمكين: حتى يستطيع الفرد أن يكون عنصرا فاعلا في المجتمع لا بد أن تكون لديه القدرة على التفاعل والتناغم مع معطيات العصر، لذلك يعتبر التمكين الطريقة الفعالة لتوسيع خبرات الناس وقدراتهم وتوسيع دائرة الحرية للانتفاع من الخيارات المحدودة وليتحرر الفرد من الحرمان والحاجة، وهذا ينبع من التعليم والتعلم.

– الانصاف والعدالة: يتركز هذا البعد في قلب التنمية البشرية باعتباره أحد مكوناتها الأساسية حيث يركز هذا البعد على الوسائل المستخدمة والمدخلات وتوزيع ثمار التنمية البشرية على كافة أفراد المجتمع وإتاحة الفرص أمام الجميع للمشاركة في العملية التنموية.

– الاستدامة: إن حصول الأفراد على قدر كاف من الخدمات الأساسية التي تمكنهم من الاستمرار في الحياة يتطلب مفهوما أوسع وأبعد من مفهوم التنمية البشرية ليضمن حقوق الأجيال القادمة وعدم الإضرار بها وهذا ما يعرف بالتنمية البشرية المستدامة والتي تعتبر أمر ضروري وهام في عملية التنمية، والاستدامة تكون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وهي مستمرة عبر الأجيال.

– الأمن البشري: هناك الملايين من البشر في الدول النامية والمتقدمة يعيشون في خطر بسبب انتشار العنف والجريمة والعمليات الارهابية والجوع والفقر والبطالة، لذلك فإن الأمن البشري يعتبر الدعامة الأساسية لمقومات الحياة واستمراريتها حيث أنه لا يمكن تحقيق تنمية بشرية أو اقتصادية من دون توفر حد أدنى من الأمن يضمن حقوق الأفراد في العيش.

6-دعائم التنمية البشرية:

ترتكز التنمية البشرية على العديد من الدعائم من أهمها ما يلي [6]:

- **العدالة:** فالتنمية البشرية لا تقتصر على توزيع الدخل والثروة فحسب وإنما تتخطى ذلك لتشمل إتاحة الفرص المتكافئة لأبناء المجتمع كافة.
- الاستدامة في التنمية: وهي من أهم دعائم التنمية البشرية فلا يمكن حدوث تنمية ما لم تكن تحمل صفة الاستمرارية والاستدامة وما تهدف إليه من تأمين قدرات وطاقات وموارد لأجيال لاحقة، فالاستدامة في حقيقتها هي عدالة في تكافؤ الفرص بين الفئات الاجتماعية في الوقت الحاضر والمستقبل.
- الديمقراطية: وما تفجره من طاقات الإبداع والتحرر والمشاركة وتعتبر الديمقراطية المدخل الرئيسي للعملية التنموية.
- الانتاجية: فزيادة الانتاجية وترشيد استعمال الموارد المحدودة هي جوهر عملية التنمية البشرية.
- تفعيل القدرة البشرية: فتلبية الحاجات البشرية لا يمكن أن تتحقق من دون زيادة قدرة أفراد المجتمع على الاضطلاع بمسؤولياتها في تأمين هذه الحاجات.

7-قياس التنمية البشرية:

لا شك أن قياس التنمية البشرية هي عملية بالغة التعقيد لما تنطوي عليه من صعوبة في تقييم نوعية الحياة البشرية وقياسها بما فيها الحريات التي ينشدها البشر وسهولة رصد المداخيل والموارد التي بحوزة الأفراد، حيث أنه من السهل مراقبة الناتج المحلي الإجمالي وقياسه ولكن رفاه البشر وحريتهم وارتباطهما بالعدل والإنصاف في العالم لا يمكن قياسهما فقط بالناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو، وقد اعتمدت المحاولات الأولى لقياس التنمية البشرية على استخدام مؤشر واحد بسيط اقتصر على جانب الاستهلاك من السلع والخدمات حيث اعتبر الدخل الحقيقي للفرد أو الإنفاق الاستهلاكي للفرد مؤشراً كافيا لقياس التنمية البشرية، إلا أن تطبيق ذلك لأغراض المقارنات الدولية يتطلب تحويل مؤشر الدخل أو الإنفاق من قيمه بالوحدات النقدية للعملات المحلية المختلفة للدول الخاضعة للمقارنة إلى قيم بوحدة عملة واحدة، وهذا ما ترتب عليه مشاكل في أسعار العملات التي تتأثر بعوامل نقدية وتجارية وسياسية وبالتالي تصبح غير معبرة عن القوة الشرائية الحقيقية للعملات المحلية [تقرير التنمية البشرية 1990]، وإثر توسع مفهوم التنمية البشرية ليشمل جوانب أخرى بجانب الاستهلاك بات من الضروري استخدام مؤشرات اخرى بجانب الدخل والإنفاق لتمثيل هذه الجوانب ومن هذه المؤشرات تلك المتعلقة بالعمر المتوقع والصحة والتعليم والتغذية. ولعل أول محاولة لحساب دليل مركب للتنمية البشرية باستخدام مؤشرات متعددة نقدية وغير نقدية تعود إلى Bennett عام 1951 الذي حاول احتساب دليل مركب لمستوى المعيشة مكون من 19 مؤشر، وقدرت قيمة كل مؤشر كنسبة مئوية محسوبة على أساس أن قيمة المؤشر الأعلى للدولة يساوي 100. ولاحقا تم استخدام طرق إحصائية متقدمة استخدمت في حساب دليل التنمية البشرية باستخدام طريقة التصنيف التي طبقتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة واستخدمت هذه الطريقة لقياس مستويات التنمية لـ 49 دولة على أساس 16 مؤشر[7].

إضافة الى ذلك فإن عملية تحديد المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية تخضع لمبدأ الاجتهاد سواء على مستوى المنظمات أو الهيئات الدولية أو الإقليمية، وظهرت صعوبات للاتفاق على قائمة موحدة تضم جميع المؤشرات وانعكس ذلك على قياس التنمية البشرية وهنا يمكن التمييز بين مجموعتي رئيسيتين من المؤشرات هي [8]:

- المجموعة الأولى: مؤشرات كمية مثل مستوى الدخل، البطالة، الاستثمار، التضخم، القيمة المضافة، العمر، عدد السكان، التوزع الجغرافي وغيرها من المؤشرات الكمية.

– المجموعة الثانية: مؤشرات معنوية مثل التعليم، الصحة، الإسكان، البيئة، الأمن، الثقافة، الحرية، الديمقراطية وحقوق الإنسان ،،،،،الخ.

وقد أصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أكثر من 800 تقرير عالمي ودولي وإقليمي تهتم بالتنمية البشرية مما عزز ألية التفكر حول التنمية البشرية المترافقة مع النمو الاقتصادي ووضع رفاهية البشر والمجتمع في صلب اهتمامات السياسيات والاستراتيجيات التنموية للدول.

ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP أربعة مؤشرات مركبة لقياس التنمية البشرية هي دليل التنمية البشرية ودليل التنمية المرتبط حسب الجنس ودليل التمكين حسب الجنس ودليل الفقر البشري، وسنتناول فيما يلي دليل التنمية البشرية HDI بشكل مفصل كونه المؤشر الأكثر شمولية [9]:

8–دليل التنمية البشرية العام (HDI):

يعد دليل التنمية البشرية مقياسا شاملاً للتنمية البشرية حيث أدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة 1990 مفهوما جديدا على مؤشر التنمية وهو أول دليل للتنمية البشرية (Human Development Report–HDI) ويستخدم لقياس التنمية البشرية للدول وقياس التقدم البشري ونوعية الحياة على المستوى العالمي وهو دليل مركب لقياس ومقارنة إنجاز وترتيب الدول في مجال التنمية البشرية ويتم احتسابه بمتوسط ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية البشرية هي[10].

– القدرة على عيش حياة مديدة وصحية وتقاس بمؤشر العمر المتوقع عند الولادة ويستخدم هذا الدليل كمؤشر لقياس طول العمر نتيجة انتشار الخدمات الصحية وتحسين مستواها وانخفاض معدلات الوفيات الخام والأطفال دون الخمس سنوات.

– القدرة على اكتساب المعرفة وتقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة ويستخدم هذه الدليل كمؤشر لقياس اكتساب المعرفة نتيجة تطوير التعليم ونشره والحد من التسرب من التعليم الأساسي ومكافحة الأمية.

– القدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق وتقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ويستخدم هذا الدليل كمؤشر لقياس مدى الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة أفضل وذلك حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي (PPP)[2].

ويتطلب حساب دليل التنمية البشرية إعداد دليل لكل بعد من هذه الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية، ولحساب هذه الأدلة يتم اختيار قيم دنيا وقيم قصوى لكل مؤشر أساسي كما هو مبين في الجدول (2) التالي:

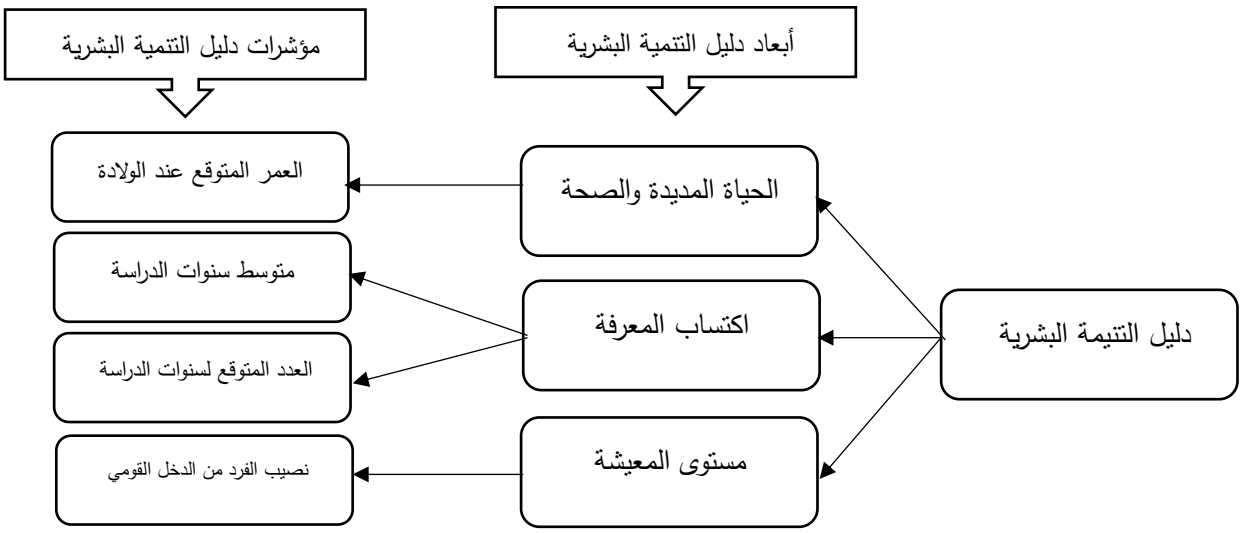
جدول (2) القيم الدنيا والقصوى لمؤشرات دليل التنمية البشرية

المؤشر	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	25	85
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند البالغين (%)	0	100
نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم (%)	0	100
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	100	40,000

Human Development Report – HDI calculator- http://HDI.org/2006HDI/statistics/indicses

[2] - يعدل متوسط الدخل بتحويله الى دولار وفقا لسعر الصرف المحدد على أساس مبدأ تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity- PPP) حتى يكون قابلا للمقارنات الدولية، ويعرف سعر الصرف المحدد وفقا لمبدأ تعادل القوة الشرائية بأنه عدد وحدات العملة المحلية اللازمة لشراء سلة معينة من السلع والخدمات قيمتها دولار واحد في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويبين الشكل (1) أبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية HDI:



الشكل (1) أبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2010

ويتم احتساب قيمة الدليل كمتوسط بسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة وفق المعادلة التالية[3]:

$$HDI = \frac{1}{3}(L.E.I) + \frac{1}{3}(E.I) + \frac{1}{3}(GDP)$$

حيث أن:

- L.E.I العمر المتوقع عند الولادة (Lift Expectancy Index).
- E.I مؤشر التعليم (Education Index).
- GDP مؤشر الناتج المحلي الاجمالي (Gross Domestic Products).

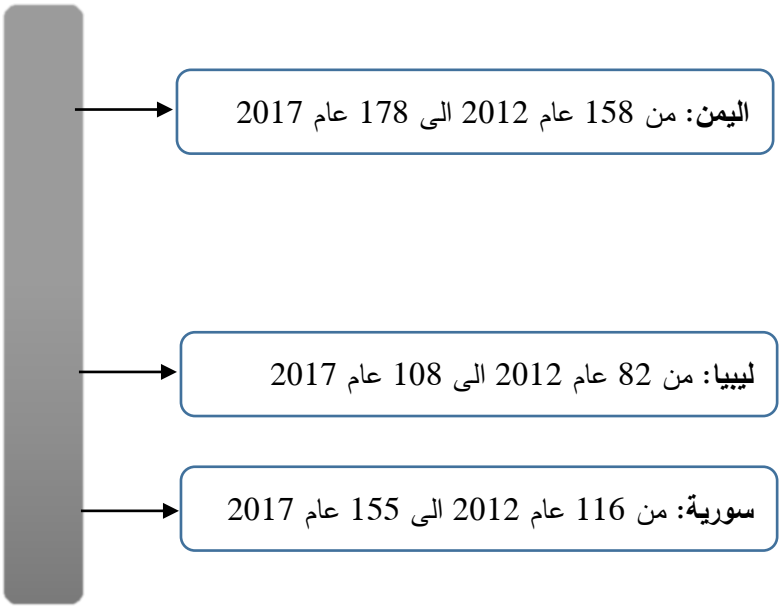
ويعبر عن دليل التنمية البشرية رقميا بقيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ويوزع البلدان حسب قيمة مؤشرات دليل التنمية في أربع مجموعات هي [دليل التنمية البشرية لعام 2018]:

- الدول ذات تنمية مرتفعة جداً (أكبر من 0.800).
- الدول ذات تنمية مرتفعة. (0.700–0.799)
- الدول ذات تنمية متوسطة. (0.550 –0.699).
- الدول ذات تنمية منخفضة. (أقل من 0.550).

ويقدم دليل التنمية البشرية HDI لعام 2018 تصنيف لـ 189 دولة ، 59 منها تقع صمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية جدا و53 منها ضمن مجموعة الدول العالية التنمية البشرية و39 متوسطة التنمية البشرية و38 منخفضة التنمية (في عام 2010 كان عدد الدول منخفضة التنمية 49). وبحسب الدليل فإن الدول الخمسة الأولى وفقا للدليل هي النروج (0.953) ثم سويسرا (0.944) ثم استراليا (0.939) ثم ايرلندا (0.938) ثم المانيا (0.936) أما

[3] - Human Development Report – HDI calculator- http://hdr.org/2006hdr/statistics/indicses

الدول الخمسة الأخيرة وفقا للدليل هي بروندي (0.417) ثم تشاد (0.404) ثم جنوب السودان (0.388) ثم جمهورية افريقيا الوسطى (0.367) ثم النيجر (0.354)، ووفقا للدليل أيضا فإن أكبر زيادة في قيمة الدليل HDI بين عامي 2012 و2017 حققتها ايرلندا والتي تقدمت 13 مرتبة وفقا للتصنيف العالمي ثم بوتسوانا وجمهورية الدومينكان وتركيا حيث تقدمت هذه الدول 8 مراتب وفقا للتصنيف العالمي، أما أكبر انخفاض في قيمة الدليل HDI فقد كان من نصيب سورية التي انخفض تصنيفها 27 مرتبة ثم ليبيا 26 مرتبة ثم اليمن 20 مرتبة وهي الدول التي المتضررة من الحروب كما هو مبين في الشكل (2) التالي:



الشكل (2) تغير تصنيف الدول المتضررة من الحروب خلال الفترة 2012-2017 وفق مؤشر التنمية البشرية

Source: Human Development Report- statistical update-2018, p.3

ويبن الجدول (3) التالي قيمة مؤشر التنمية البشرية HDI وتصنيف أول خمسة دول وأخر خمسة دول وتصنيف الدول المتضررة من الحروب خلال عام 2017 ، حيث يتضمن المؤشر مكوناته الرئيسية الثلاثة العمر المتوقع عند الولادة والتعليم ونصيب الفرد من الدخل الوطني.

جدول (3) قيمة مؤشر التنمية HDI وتصنيف أول خمسة دول وأخر خمسة دول والدول المتضررة من الحروب عام 2017

	الدولة	قيمة HDI	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	عدد سنوات الدراسة المتوقعة	متوسط سنوات الدراسة	الدخل الوطني الاجمالي $	تصنيف HDI
ترتيب	النروج	0.953	82.3	17.9	12.6	68,012	1
أول	سويسرا	0.944	83.5	16.2	13.4	57,625	2
خمسة	استراليا	0.939	83.1	22.9	12.9	43,560	3
دول	ايرلندا	0.938	81.6	19.3	12.5	53,754	4

	المانيا	0.936	81.2	17	14.1	46,136	5
ترتيب أخر خمسة دول	بوروندي	0.417	57.9	11.7	3	702	185
	تشاد	0.404	53.2	8	2.3	1,750	186
	جنوب السودان	0.388	57.3	4.9	4.8	963	187
	افريقيا الوسطى	0.367	52.9	7.2	4.3	663	188
	النيجر	0.354	60.4	5.4	2	906	189
ترتيب الدول المتضررة من الحروب	ليبيا	0.706	72.1	13.4	7.3	11,100	108
	اليمن	0.452	65.2	9	3	1,239	172
	سورية	0.536	71.0	8.8	5.1	2,337	155

Source: Human Development Report- statistical update-2018, p.2

9-واقع التنمية البشرية في سورية قبل الأزمة:

يعتبر الاقتصاد السوري من الاقتصاديات القوية في العالم العربي والشرق الأوسط حيث شهد الاقتصاد قبل الحرب العديد من تجارب الانفتاح والتطوير في مختلف القطاعات ساهمت في تعزيز قدرات الدولة وزيادة معدلات النمو مما انعكس بشكل إيجابي على مستوى التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص، فقد انخفض دليل الفقر متعدد الأبعاد في سورية من 61% إلى 36% بين عامي 2001 و 2009 مما يعكس تحسنا ملحوظاً في واقع التنمية البشرية [11]، وقد بينت المؤشرات الاجتماعية بما فيها أهداف التنمية الألفية قبل عام 2011 بأن سورية تحتل موقعا جيدا مقارنة بالدول العربية فيما يتعلق بالأهداف التعليمية والصحية الأساسية حيث احتلت سورية مركزا ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ووصل ترتيبها بحسب دليل التنمية البشرية لعام 2010 إلى المرتبة (111) من أصل (169)، ويبن الجدول (4) اتجاهات دليل التنمية البشرية للفترة 1980-2010:

الجدول (4) اتجاهات دليل التنمية البشرية في سورية خلال الفترة 1980-2010

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	**1980**	**1990**	**1995**	**2000**	**2005**	**2009**	**2010**
111	0.470	0.519	0.546	--	0.576	0.586	0.589
107						0.742	
108					0.728		
التغير في الترتيب				**المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية %**			
2010-2005			2010-2009	2010-1980		2010-1990	
3-			0	0.75		0.63	

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام 2010

نلاحظ من الجدول أنه على الرغم من تراجع ترتيب سورية بين عامي 2005 و2010 من المرتبة 107 الى 111 إلا أن المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية في سورية HDI حقق نسبة 63% خلال الفترة 1990-2010 وبالنظر الى أبعاد دليل التنمية البشرية الثلاثة الصحة والتعليم والدخل نجد أن [12]:

- **المستوى الصحي:** شهدت سورية في السنوات التي سبقت الأزمة تحسنا ملحوظا في مجال الصحة وتمثلت أبرز نقاط القوة في النظام الصحي في التحسن الملحوظ في معدل العمر المتوقع عند الولادة وتراجع وفيات الأطفال الناجم عن تحسن أوضاع التغذية وزيادة الاهتمام بمقومات الصحة الإنجابية والأمهات بسبب اللقاحات وتحسن الرعاية الصحية عند الولادة حيث بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع 17.9 بالألف عام 2010 ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 21.4 بالألف لنفس العام، وقد ساهمت عوامل أخرى أيضا في هذا التحسن ومن أهمها توفر المياه النظيفة وانتشار التعليم وبروز بعض مؤشرات الوعي البيئي وزيادة عدد المشافي ومتوسط عدد الأسرة المخصصة لكل ألف نسمة من السكان وانتشار منظومة واسعة من المراكز الصحية العام في كافة التجمعات السكانية في المدن والأرياف وتطور الصناعة الدوائية في سورية.

- **مستوى التعليم:** حقق القطاع التعليمي تقدما ونجاحا كبيرا قبل الحرب حيث ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تقع إعمارهم بين 15 و 24 سنة في سورية من (88%) عام 1990 إلى (95%) عام 2010 مما ساهم في انخفاض معدل الأمية للسكان من سن 15 سنة فأكثر ليصل إلى نحو (12%) عام 2010، كما بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم ما قبل الجامعي 5.6 مليون طالب عام 2010 وقد بلغت نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم العام (95.6%) من إجمال الملتحقين مقابل (4.4%) ملتحقين بالتعليم الخاص في عام 2010

- **مستوى المعيشة والدخل:** اقتربت سورية في عام 2010 من تحقيق هدف الألفية المعني بالقضاء على الفقر من خلال سياسات حمائية متعددة لتخفيف وطأة الفقر كتقديم بعض الخدمات الاجتماعية مجانا وبأسعار رمزية لبعضها الأخر بالإضافة الى سياسات الدعم المختلفة للمحروقات والكهرباء وبعض المواد الأساسية للمعيشة، وتشير بيانات مسوح دخل وإنفاق الأسرة في سورية إلى أن نسبة الفقر عند خط 1.25 دولار في اليوم بتعادل القوة الشرائية لعام 2005 قد انخفضت بوتيرة متزايدة خلال السنوات التي سبقت الحرب حتى وصلت إلى حدودها الدنيا في عام 2010 بحدود (0.2%) وبناء على ذلك صنفت سورية ضمن مجموعة الدول التي حققت هدف الالفية " القضاء على الفقر" قبل حلول عام 2015.

10-التنمية البشرية في سورية خلال فترة الحرب 2011-2018:

تعيش سورية منذ عام 2011 في ظل تداعيات حرب نوعية كان لها دور كبير في تدمير الكثير من البنى والمقدرات الاقتصادية الانتاجية والخدمية وطالت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبرزت معالمها بصورة واضحة في الاتجاه العام لتطور مؤشرات الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي، وترافقت مع فرض سلسلة واسعة من العقوبات الاقتصادية كان لها تداعيات سلبية كبيرة أسهمت بقوة في تعقيد المسألة الاقتصادية والاجتماعية في سورية تحديدا فيما يتعلق بالقدرة على تحسين نوعية الحياة وتوفير شروط الحد الأدنى المطلوبة للتمكين الاقتصادي، وفي ضوء ذلك شهد الوضع المعيشي والتنموي بصورة عامة للسكان في سورية تدهورا كبيرا طوال سنوات جراء الانخفاض الكبير الذي طال مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الصلة بإنتاج الغذاء والتراجع الحاد في القدرة الشرائية للدخول والعوائد نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار أو فقدان فرص العمل ومصادر الدخل والانخفاض الشديد في معدل النمو الاقتصادي وضعف الأداء وانخفاض مستوى الانتاجية، وقد شهدت الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية المتمثلة في الصحة والتعليم والدخل

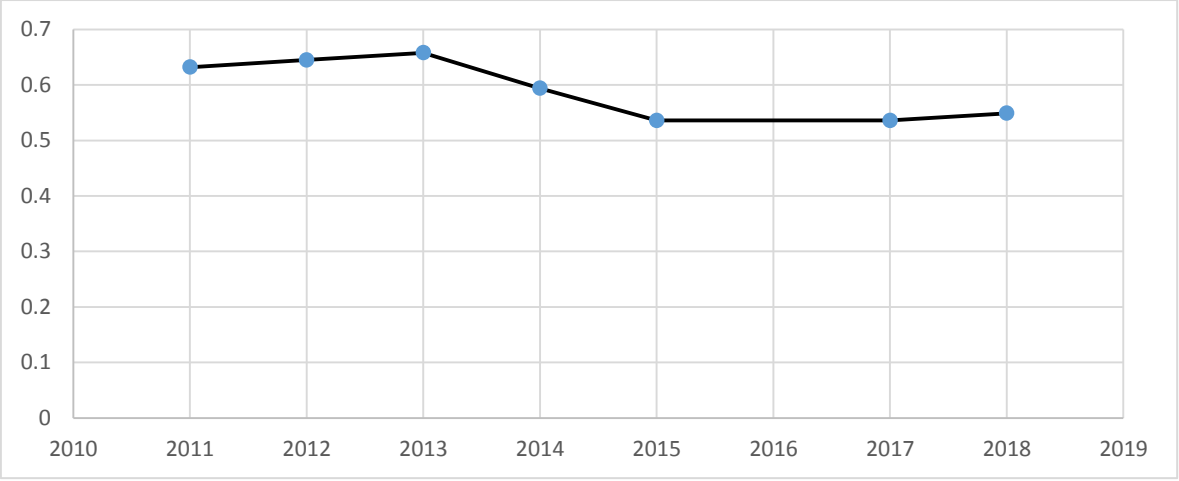
تدهورا كبيرة منذ بداية الحرب عام 2011 ويبين الجدول (5) التالي أبعاد دليل التنمية البشرية في سورية خلال الفترة 2011-2018:

الجدول (5) أبعاد دليل التنمية البشرية في سورية خلال الفترة 2011-2018

العام	قيمة HDI	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	العدد المتوقع لسنوات الدراسة	متوسط سنوات الدراسة	نصيب الفرد الدخل الوطني الاجمالي $	تصنيف HDI
2018	0.549	71.8	8.9	5.1	2,725	154
2017	0.536	71.0	8.8	5.1	2,337	155
2016/2015	0.536	69.7	9.0	5.1	2,441	149
2014	0.594	69.6	12.3	6.3	2,728	134
2013	0.658	74.6	12.0	6.6	5,771	118
2012	0.645	76.0	11.7	5.7	4,674	116
2011	0.632	75.9	11.3	5.7	4,243	119

المصدر: تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP خلال الفترة 2011-2018

من الجدول السابق نجد أن أبعاد دليل التنمية البشرية قد تأثرت بشكل كبير خلال فترة الحرب مما أدى إلى انخفاض مستوى التنمية البشرية في سورية، ويبين الشكل (3) اتجاه تطور دليل التنمية البشرية خلال الفترة 2011-2018:



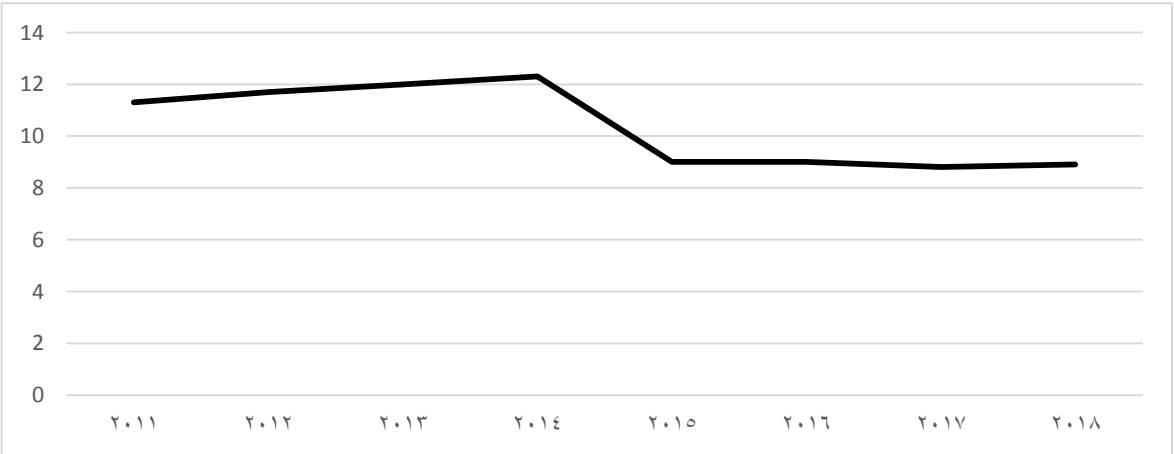
الشكل (3) اتجاه تطور دليل التنمية البشرية HDI خلال الفترة 2011-2018

مما سبق نجد أن تراجع ترتيب سورية وفقا لمؤشر التنمية البشرية HDI يعود بشكل أساسي للحرب التي أدت إلى العديد من الأزمات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وهنا يمكن ذكر أهم مفرزات الحرب واثارها السلبية على الأبعاد الثلاثة لمؤشر التنمية البشرية HDI وفق الاتي:

1- **المستوى الصحي:** من الجدول (5) السابق نجد انخفاض العمر المتوقع عند الولادة من 75.9 عام 2011 إلى 71.8 سنة عام 2018 وهذا يعود لعدة أسباب منها:

- انخفاض عدد أطباء الصحة العامة والمختصون في عام 2018 إلى 12.2 طبيب لكل 10,000 نسمة مقارنة مع 15.5 طبيب في عام 2017 و15.0 في عامي 2012 و2013 بحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2019 [ص 325].
- انخفاض الانفاق العام على الصحة إلى 1.5 % من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2014 مقابل 3.3% عام 2013 و3.7% عام 2012 بحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2014 [ص 190].
- بلغ التدهور الصحي المتوقع 14.3% وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2019 وهو الفارق النسبي بين العمر المتوقع والعمر المتوقع بصحة جيدة ويحسب بالنسبة المئوية من العمر المتوقع عند الولادة.
- تعرض توفير الرعاية الصحية لقيود شديدة بسبب الحرب وتدمير البنية الأساسية الطبية وتقلص الموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي، حيث تضررت ستة من كل عشرة مرافق صحية حيث دمر 16% منها بشكل كامل ولحقت أضرار جزئية بنسبة 42% منها في عام 217 بحسب تقرير الإسكوا لعام 2019.
- في نهاية عام 2015 لم يكن يعمل سوى 43 % من المشافي العامة (49 مستشفى من أصل 113 مستشفى) و31% كانت تعمل جزئيا و26% لا تعمل بحسب تقرير الإسكوا لعام 2019.
- أدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية إلى محدودية توافر الأدوية وارتفاع أسعارها بشكل كبير.
- شكل تقلص ميزانية الدولة بسبب الحرب تحدياً كبيراً أمام التمويل اللازم لتوفير الرعاية الصحية العامة.

ويعبر الشكل (4) عن اتجاه دليل التنمية البشرية المتعلق بالمستوى الصحي في سورية خلال الفترة 2011-2018

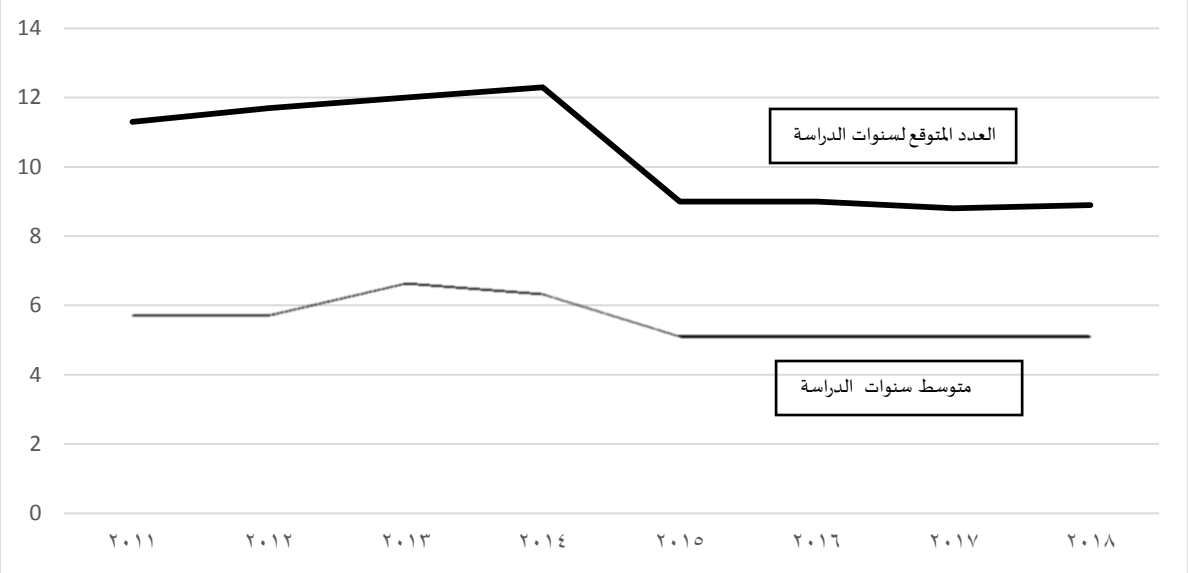


الشكل (4) اتجاه دليل التنمية البشرية المتعلق بالمستوى الصحي خلال الفترة 2011-2018

2-**مستوى التعليم:** يعتبر القطاع التعليمي من أكثر القطاعات تأثراً بالحرب حيث يبين الجدول (5) انخفاض العدد المتوقع لسنوات الدراسة من 11.3 سنة عام 2011 إلى 8.9 سنة عام 2018 وانخفاض متوسط سنوات الدراسة من 5.7 عام 2011 إلى 5.1 عام 2018 وذلك لعدة أسباب منها:

- انخفاض عدد المدارس بين عامي 2010 و2016 بنسبة 29% بسبب الضرر الكبير الذي لحق بها وتحول بعضها إلى مراكز للإيواء أو لوجودها في مناطق غير مستقرة.
- انخفاض عدد الطلاب الإجمالي بنسبة 23% بين عامي 2010 و2016.
- انخفاض أعداد الهيئة التعليمية بنسبة 12% بين عامي 2010 و2016.
- انخفاض نسبة التسجيل الصافي في مرحلة التعليم الأساسي من 97% عام 2010 إلى 75% عام 2016 ووصلت هذه النسبة إلى أدنى قيمة لها عام 2013 حيث وصلت إلى 61% ويعزى هذا الانخفاض بضعف الالتحاق وتسرب التلاميذ الناجم عن حركة النزوح والأوضاع المعيشية القاسية التي تعيشها بعض الأسر.
- انخفاض نسبة الالتحاق الصافي في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي من 99.5% عام 2010 إلى 83% عام 2016 وشهدت هذه النسبة أدنى قيمة لها في عام 2013 حيث وصلت إلى 72%، ويعزى هذا الانخفاض إلى نزوح الأهالي إلى المناطق المستقرة التي تشرف عليها مؤسسات الدولة إضافة إلى خروج بعض المدارس عن الخدمة.

ويعبر الشكل (5) عن اتجاه دليل التنمية البشرية المتعلق بالمستوى التعليمي خلال الفترة 2011-2018:



الشكل (5) اتجاه دليل التنمية البشرية المتعلق بالمستوى التعليمي خلال الفترة 2011-2018

3-**مستوى المعيشة والدخل:** لا شك أن الحروب والنزاعات لها أثار سلبية كبيرة على مستوى المعيشة والدخل حيث يبين الجدول (5) انخفاض قيمة دليل التنمية المتعلق بمستوى المعيشية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) من 4,243 عام 2011 إلى 2,725 عام 2018 وهذا يعود للأسباب التالية:

– شهدت نسبة السكان اللذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار أمريكي بتعادل القوة الشرائية ارتفاعا كبيراً ووصلت 35.2% من إجمالي السكان بحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2019 وذلك بسبب ارتفاع معدلات البطالة الناجمة عن تعطل جزء كبير من أوجه النشاط الاقتصادي بقطاعاته المختلفة وبسبب الارتفاع الكبير في أسعار المواد نتيجة انخفاض مستويات الإنتاج المحلي للسلع والخدمات وتراجع برامج الحماية الاجتماعية.

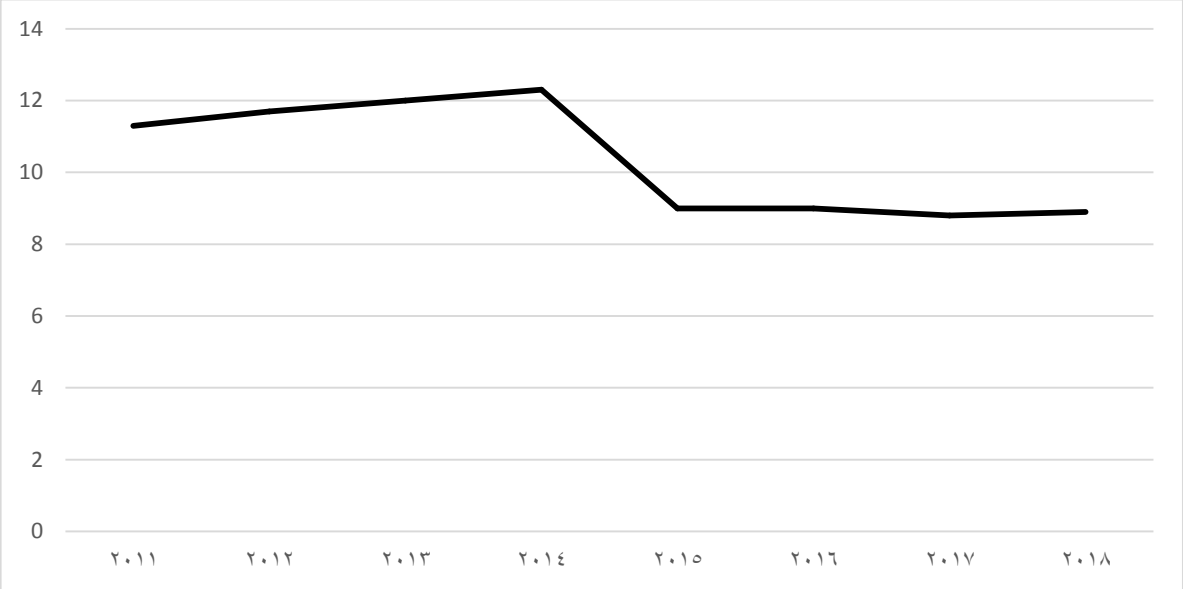
– ارتفاع نسبة السكان الفقراء فقراً شديداً لتصل إلى 43% عام 2013 و41.5% عام 2015 بحسب التقرير الأول للتنمية المستدامة لعام 2019 الصادر عن هيئة التخطيط والتعاون الدولي وذلك بسبب تضرر محددي الفقر الرئيسيين الدخول والأسعار.

– وصلت نسبة السكان الذين يعتبرون فقراء الى 83% في عام 2014 بحسب تقرير منظمة الإسكوا لعام 2019 [13].

– ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 78% في عام 2015 نتيجة لنزوح السكان والأضرار التي لحقت بالأعمال التجارية وبالمصانع حيث يشير تقرير الإسكوا لعام 2019 إلى اختفاء حوالي 538,000 وظيفة بالمتوسط بين عامي 2010 و2015.

– الأضرار الكبيرة التي تعرض لها الواقع السكني في سورية حيث وصل عدد المساكن التي تضررت من الحرب إلى (316,649) أو ما يعادل 27% من المساكن منها 20% تضررت بشكل جزئي و7% بشكل كامل بحسب تقرير الإسكوا لعام 2019.

ويبين الشكل (6) اتجاه دليل التنمية البشرية المتعلق بمستوى المعيشة خلال الفترة 2011–2018:



الشكل (6) اتجاه دليل التنمية البشرية المتعلق بمستوى المعيشة خلال الفترة 2011–2018

النتائج و المناقشة:

في ضوء ما تقدم في البحث يمكن صياغة النتائج التالية:

- مفهوم التنمية البشرية كما وضعه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة هو تنمية الانسان بواسطة الانسان من أجل الانسان وهو عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الانسان باعتباره جوهر عملية التنمية ضمن المفاهيم الليبرالية.
- تراجع مستوى التنمية البشرية في سورية حيث بلغ دليل التنمية البشرية 0.549 عام 2018 بترتيب عالمي مقداره 154 مقارنة بـ 0.632 مع بداية الأزمة عام 2011 وبترتيب عالمي مقداره 119 لتنتقل سورية من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة ما يعكس التدهور الحاد في أداء التعليم والصحة والدخل.
- انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي من 4,243 عام 2011 إلى 2,725 عام 2018 مما يعطي مؤشراً على تدني مستوى المعيشة بسبب تداعيات الأزمة وما نشأ عنها من تضرر كافة أوجه النشاط الاقتصادي أدى إلى ارتفاع في معدل البطالة وارتفاع في مستوى الأسعار.
- إن العامل الاقتصادي في دليل التنمية البشرية والمعبر عنه بدليل الناتج المحلي الإجمالي يوثر سلبا في قيمة دليل التنمية البشرية ويؤدي إلى تخفيض قيمته، وبالتالي فإن أثار الحرب على الجانب الاقتصادي في سورية وانخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي كان له دورا كبيرا في انخفاض قيمة الدليل.
- إن الظروف التي شهدتها سورية خلال فترة الحرب كان لها انعكاسات سلبية على قضايا الإنسان والتنمية البشرية بشكل مباشر وسيستمر تأثير هذه الانعكاسات على المدى القريب والمتوسط والبعيد مع اختلاف شدة التأثير بين القطاعات.
- إن حجم الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد السوري خلال الحرب لم تقتصر فقط على الخسائر المادية بل طالت كافة المؤشرات التنموية كالمكتسبات الاجتماعية التي تراكمت عبر سنوات طويلة التي تحتاج لفترات زمنية طويلة من أجل إعادة بناءها.

الاستنتاجات و التوصيات:

ووفقا للنتائج التي تم التوصل إليها يمكننا صياغة التوصيات التالية:

- لا شك أن أثار الأزمات والحروب على التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص هي أثار سلبية كبيرة تحد من امكانيات الدول والمجتمعات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية وسياساتها التنموية في تحقيق أدنى مستويات التنمية وهنا يترتب على الدولة السورية ترتيب أولوياتها وسياساتها من اجل الوصول إلى مستويات مقبولة للتنمية البشرية.
- إن الاتجاهات للارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية في سورية يجب أن تستند إلى خطط تنموية قصيرة وطويلة الأمد بما يتوافر من بيانات ومعلومات ومؤشرات واحصاءات تشكل حجر الزاوية في وضع السياسات التنموية والاقتصادية المستقبلية، وهنا يجب على الدولة تأطير عمل هذه الخطط لتحقيق أهدافها على مستوى المجتمع والدولة.
- التركيز على التنمية البشرية وجعلها من الأولويات بسبب محدودية الموارد الطبيعية المتاحة في سورية بعد الاستنزاف الجائر بسبب الحرب، حيث تؤكد تجارب التنمية في الدول أن كافة البلدان التي عانت من الحروب والأزمات ومحدودية الموارد قد عوضت ذلك بالاستثمار في مجال التنمية البشرية وخاصة في مجال الاستثمار في رأس المال

الفكري وتنمية الانسان من خلال التعليم والتدريب وبرامج البحث والتطوير، حيث حققت هذه الدول مزايا تنافسية أكسبتها فرص حقيقية للنمو الاقتصادي ومكنتها من تبوء مكانة متقدمة في سلم النمو.

– الانسان هو غاية التنمية البشرية والتنمية البشرية تتبنى هدف سامي هو رفاهية الانسان كما أن التنمية البشرية هي حق أساسي من حقوق الأنسان وبموجبه يحق لكل انسان المشاركة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية والتمتع بهذه التنمية، وفي سورية على الدولة أن تتحمل المسؤولية الرئيسية في تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لتحقيق التنمية البشرية.

– إن التنمية البشرية لا يعني تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي لا تعني التنمية الاقتصادية إلا أن التنمية الاقتصادية تشكل الأساس لتحقيق التنمية البشرية، لذلك فإن التنمية البشرية في سورية يجب أن تسعى الى تحقيق وضع اقتصادي جيد ينطوي على تنمية اقتصادية قائمة على تنوع الموارد لتعزيز مؤشرات التنمية البشرية (التعليم، الصحة، الدخل).

References:

1- Hamzah,M ; Ahmad,M; Elyas,AL, *The reality and challenges of human development in Morocco*, contemporary economic studies journal ,Vol 4,No.1,2019,p30.

2- Zabdawi, E, *Human Development: A study on Measuring Human development*, Master Thesis, Byrzet University, 2007, p12.

3- Souyed,M,R, *The relationship between human development and procreative behavior, Syria's approach*. PhD thesis, Damascus University, 2013, p17.

4- *Human Development Report* United Nation Development Programme, New York, USA, 2013.p 67.

5- Obaidi,S; AL amiri,A, *Human Development Indexes in Iraq for the period 2003-2014*,The First scientific conference, Jihan University, June 2018,p.443.

6- Kubrsi,A, *sustainable human development in the light of globalization*, human development studies, United Nation, Newyork,2000,p28.[

7- Zabadawi.E,*Human Development, A study on measuring human development*, Berzet University, 2007,p.17.

8- Fayoush, H; Koudir, K, *The reality and prospects of sustainable human development in Algeria between the reports and programs 2018-2019.* Economic Science Journal, Vol 12, No.1, 2019, p.6.

9- Hanjoury,H, *Analysis of the relationship between human development and economic growth in Palestine* ,Master thesis, AL-Azhar University,2015,p87.

10- Hanjoury,H, opt cit p79.

11- *Human Development Report* United Nation Development Programme, New York, USA, 2019.

12- Multidimensional Poverty Report, comparative research, central bureau of statistics in corporation with commission of planning and International Corporation and UN, 2014, P.7.

13- *First National Report of Sustainable Development*, Commission of Planning & International Cooperation، Council of Ministers, Syria, 2019, p.68.

14- *Social protection in Syrian Arab republic,* the Economic and Social Commission of Western Asia (ESCWA) Report, Beirut,2019, P.56